سمو الأمير يتسلم من الخرافي كتاب تعذر انعقاد جلسات مجلس 2009

استقبل صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد حفظه الله ورعاه بقصر السيف صباح امس رئيس مجلس الامة جاسم الخرافي حيث رفع الى سموه رعاه الله رسالة تتعلق بتعذر تنفيذ ما قضت به المحكمة الدستورية بحكمها الصادر في 2012/6/20 باستعادة مجلس الامة لسلطاته الدستورية والذي سبق ان صدر في 2011/12/16 مرسوم بحله.

صاحب السمو الأمير يتسلم من رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي كتاب تعذر عقد الجلسات

سمو الأمير يطلع على رسالة الخرافي

خلال اجتماعها بديوان السعدون مساء أمس الأول

«الأغلبية»: تشكيل جبهة وطنية لحماية الدستور وتحقيق الإصلاحات السياسية

أحمد السعدون وعبدالرحمن العنجري وأسامة المناور ومسلم البراك خلال الاجتماع (هاني الشمري)

أحمد السعدون ومسلم البراك

استكمالا لسلسلة اجتماعاتها، عقدت كتلة الأغلبية اجتماعا لها بديوان احمد السعدون مساء أمس الأول لصياغة بيان الأغلبية كـردة فعل على مـا قامت به الحكومة بتكليف هيئة الفتوى والتشريع بدراسة تقديم طلب لإحالة قانون الدوائر الانتخابية إلى المحكمة الدستورية.

بيان الأغلبية تضمن اتهامات للحكومـة يصف فيها اللجوء للمحكمة الدستورية تحت غطاء مراجعة مدى دستورية وعدالة قانون الانتخابات بانقضاض السلطة على حق الأمة في ادارة شـؤون البلاد، ووصف بيان الأغلبية ان السلطة تسعى لخلق حالة من الفراغ التشريعي بهدف السيطرة على إرادة الأمة.

وختم بيـان كتلة الأغلبية بأنها سوف تتواصل مع كافة القوى السياسية والمجتمعية في البـلاد من أجل تشـكيل جبهة وطنية لحماية الدستور وتحقيق الاصلاحات السياسية، وسـوف تعلن لاحقـا آليات التصـدي الشـعبي لجموح السـلطة السياسية ومواجهة مخططاتها.

من جانبه، قال النائب مسلم البراك من ديوان السعدون «اننا أوضحنا وجهة نظرنا بعد قرار الحكومة مباشرة والبعض يقول ان هذا حق الحكومة وهذا الكلام غير صحيح لأن الحكومة الآن متفردة بالسـلطة التنفيذية والتشـريعية وهي جزء من مؤامرة تحاك لضرب الدستور ومقدرات النـاس والحكومة والسـلطة قررت ان تتحالف مع اقطاب الفساد».

وتابع البراك: انهم يدعون انه حق في ظل تفردهم بالسلطة للانقضاض على الدستور فهذه الوثيقة تقـول ان الحكم في الكويت وراثي في ذرية الصباح وبالتالي أي إخلال بالدستور هو مدمر وندعو السـلطة ان تتمسـك بالمادة السادسة من الدستور فيما الأمير له حقوقه في الدسـتور وأيضا الشعب له حقوقه ولتتحمل السـلطة مسؤولية الإخلال ولن نتواني ان نذهب للجان الدولية لحقوق الإنسـان ولا يوجد شـخص يستعبدنا وأي ضابط يتعدى سـلطاته ويضرب المواطنين فاسـمه سـيكون عند لجان حقوق الإنسان العالمية ولذلك الكل يحترم نفسه واليوم نحن امام وضع مخز في ظل اصحاب المناقصات المشـبوهة، ونحن متمسكون بالدستور وكرامات الناس والأمة، وهناك شعوب ثارت من اجـل الجوع ونحن نثور من اجل الكرامة.

وتابع البراك: ونرفض من يقـول ان هذا حـق الحكومة في الذهاب الى «الدستورية» وهذا القانون هو قانون حكومي مصاغ من مستشاري الحكومة والحكومة غير عادلة ولا تطبق العدالة على شعبها الآن عرفت العدالة فلماذا لا تقول ان التوزيع غير عادل في 2009 و2008.

وأكمـل البراك: سـنعتبر الكويت كلها ساحات وسنتواجد في جميع الساحات والدواوين والشـوارع ولا نطالب إلا بأن يدافع ابناء الشـعب الكويتي عن حقوقه ولسنا دعاة فوضى وانظـروا من يقـف الآن مع الحكومة اصحاب المناقصات المشـبوهة فضمانتكـم هـو الدسـتور بعد الله سـبحانه وتعالى ولن نتوانى في الدفاع عن الدسـتور ولن ترهبنا أي قوات خاصة او أي شيء وكان بعض ابناء الأسرة ينزلون أبناء الشعب الكويتي ويطقونهم حتى يسيل في دمه ونقول ان الخطوة بالإحالة الى الدسـتورية هي الخطوة الأولى في هذه المؤامرة التي تحاك ضد الشعب الكويتي. ودعونا لإنشاء الجبهة الوطنية لحماية الدسـتور وسنواجه كل يد تعتدي على الدسـتور وكرامات الشعب.

وأضاف البراك: حركة نهج نكـن لها كل تقديـر واحترام فدورهم مهم جـدا فيجب ان تتوحـد كل الجهـود لحماية الدستور وعدم العبث بالدوائر الانتخابية وهي جزء من مؤامرة تحاك لضرب الدستور ونحن ملتزمون بالمواعيد التي ترتبها نهج سواء في ساحة الإرادة او الدواوين وندعو الجميع للتوحد لوقف اي محاولة زحف سلطوي علي حقوق المواطنين ونقف في وجه السلطة بالتفرد بالقرار.

● سامح عبدالحفيظ ـ سلطان العبدان

محمد الخليفة وعبدالرحمن العنجري ومسلم البراك وخالد الطاحوس

معاذ الدويلة وأحد الفعاليات الشبابية

بيان كتلة الأغلبية

أصدرت كتلة الأغلبية البيان التالي: بسم الله الرحمن الرحيم (ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون)

في هذه الأيام الطيبة.. أيام نزول القرآن الكريم، وفي الثلث الأخير من شهر رمضان المبارك، وفي أجواء ذكرى الغزو العراقي البغيض لدولة الكويت، تكشف السلطة السياسية عن حقيقة نواياها المعادية لإرادة الشعب، وتعلن على لسان وزير الإعلام عن شروعها في تنفيذ مخططاتها الرامية إلى الانقلاب على نظام الحكم الدستوري مقحمة في ذلك المحكمة الدستورية، في محاولة عارية مكشوفة لإضفاء المشروعية الشكلية الزائفة على تلك المخططات التي تشكل نقضا للعهد التاريخي القديم بين أسرة آل صباح والشعب الكويتي، وهو العهد الذي أصل في الدستور ثم تجدد غير مرة وفي مناسبات عدة كان آخرها مناسبة تعيين مجلس الأمة رئيس الدولة في العام 2006.

إن لجوء السلطة السياسية إلى المحكمة الدستورية تحت غطاء مراجعة مدى دستورية القانون رقم 42 لسنة 2006 بتحديد الدوائر الانتخابية، إنما هو في حقيقته مجرد مدخل لانقضاض السلطة بالحيلة على حق الأمة في إدارة شؤون الدولة وفق ما تنص عليه المادة السادسة من الدستور، ووسيلة لشطب مبدأ سيادة الأمة. إن هذا المبدأ يتلازم حتما مع ما تنص عليه المادة الرابعة من الدستور بشأن إمارة ذرية مبارك الصباح. فالدستور الحالي، ومن قبله العهود التاريخية، لا تفرق بين حق ذرية مبارك الصباح في الإمارة وحق الأمة في السيادة على أمرها، وأي نقض من قبل السلطة لهذا التلازم بين حق الإمارة وحق السيادة، إنما يستدرج الفوضى السياسية، بل هو دعوة لتدمير المجتمع الكويتي تحت تأثير فكر سياسي متخلف ينمو ويزدهر في بيئة فاسدة يسودها النفاق والتزلف، ورائدها المصلحة الذاتية والخاصة على حساب المصلحة العامة.

إن السلطة السياسية تسعى، من خلال استدراجها للمحكمة الدستورية، إلى خلق حالة من الفراغ التشريعي تتيح لها تحت مظلة مشروعية زائفة الانفراد في القرار التشريعي وصولا إلى السيطرة على إرادة الأمة والتحكم في نتائج اي انتخابات برلمانية قادمة تكريسا لنهج التفرد في السلطة.

وفي هذا الموضع، نوجه خطابنا إلى أعضاء المجلس الأعلى للقضاء وإلى أعضاء المحكمة الدستورية على وجه الخصوص، وإلى كل رجال القضاء ونقول لهم إن نجاح السلطة السياسية في استدراج القضاء وإقحامه كطرف في خصومة سياسية بينها وبين الشعب واستغلال أحكام المحكمة الدستورية كغطاء سياسي تنفذ به مخططاتها الرامية إلى الانقلاب على النظام الدستوري بعد أن فقدت القدرة على فرض تلك المخططات بإرادتها المنفردة، يعد إساءة بالغة لاستقلال القضاء وتعديا على مكانته. وندعو المحكمة الدستورية إلى أن تنأى بنفسها عن تلك المنزلة التي تحاول السلطة السياسية انزالها بها، فهي منزلة سياسية لا تليق بها ولا بمقامها.. منزلة جعلتها تتصدر واجهة العمل السياسي المعادي لحقوق الشعب، وهو ما سوف يؤثر كثيرا على الثقة العامة للرأي العام في حياد واستقلال المحكمة الدستورية.

إن كتلة الأغلبية، إذ ترى أن ما يحدث في البلاد إنما هو انقلاب حقيقي تقوم به السلطة السياسية على النظام الدستوري.. انقلاب تهدف منه إلى الاستيلاء على حقوق الأمة من خلال اللجوء الى المحكمة الدستورية، وهو انقلاب يفرغ الدستور من قيمته ويدخل البلاد في نفق مظلم، فإنها ترى أن التصدي لمخططات السلطة إنما هو مسؤولية الشعب الكويتي قاطبة، لاسيما أن السلطة عمدت إلى إطالة عمر مجلس 2009 المنحل، وأقحمت المحكمة الدستورية في النزاع السياسي وتعمل على استغلال ذلك لخلق حالة الضرورة تمهيدا لإصدار مرسوم بقانون للعبث في الدوائر الانتخابية ونظام التصويت، وهو الأمر الذي يعد في مجمله اعتداء على حقوق الأمة وتحديا سافرا لأحكام الدستور.

وتأكيدا لما أوردناه في بياناتنا السابقة من مواقف مستحقة ومطالب بإصلاحات سياسية ودستورية فإن كتلة الأغلبية ترى أن الجهد الشعبي في إطار المحافظة على حقوق الأمة يجب أن يتعدى صد عدوان السلطة على تلك الحقوق وذلك بأن يسعى الشعب الكويتي إلى تفعيل الإمارة الدستورية وصولا إلى الحكومة البرلمانية المنتخبة ووقف استمرار اغتصاب حقوق الشعب وسيادة الأمة.

وختاما، تؤكد كتلة الأغلبية أنها سوف تتواصل مع كافة القوى السياسية والمجتمعية في البلاد من أجل تشكيل جبهة وطنية لحماية الدستور وتحقيق الاصلاحات السياسية، وسوف تعلن لاحقا آليات التصدي الشعبي لجموح السلطة السياسية ومواجهة مخططاتها.

(وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلا إن الله يعلم ما تفعلون) (النحل 91).

● صدر في يوم السبت 23 رمضان 1433هـ
الموافق 11 أغسطس 2012م

المنبر الديموقراطي: الحكومة مطالبة بتحصين النظام الانتخابي من إمكانية الطعن فيه مستقبلاً

أصـدر الأمين العـام للمنبر الديموقراطي الكويتي يوسـف الشايجي بيانا حول رغبة الحكومة بالطعن في النظام الانتخابي جاء فيه:

الرغبـة الصادقـة لتحقيق المصلحة العامة في الذهاب للمحكمة الدستورية لتحصين الانتخابات النيابية القادمـة تتطلب التقدم بجميع مواد قانـون الانتخابات الحالي التي تحوم حولها شبهات «عدم الدستورية» والتي أبرزها اختلاف أعداد الناخبين من دائرة لأخرى، وايضا ما يتعلق بالحق المنقوص للناخب في اختيار من يمثله في الدائرة الواحدة (اختيار 4 ممثلين فقط من 10 ممثلين).

ولكن فوجئنا بما أعلنت عنه الحكومة مؤخرا ومن خلال مؤتمر صحافي لوزير الإعلام باقتصار طعن الحكومة لقانون الانتخاب الحالي علـى الجانـب المتعلق باختلاف أعداد الناخبين بين الدوائر وعدم الالتفات للجوانب الأخرى، اي ان الطعن تم انتقائيا ولم يراع الصالح العام مما سيترتب عليه الطعن مجددا مستقبلا، لذا يجب على الحكومة ان تتدارك فورا أن تضمن طعنها جميع الجوانب التي تحمل شبهة غير دستورية، هذا إن كانت هناك نية لديها للإصلاح والعمل بشفافية.

مـع تأكيدنـا علـى الحـق الدسـتوري للحكومـة للإحالة للمحكمـة الدسـتورية إلا انه لا يقبل أن تعبث الحكومة بحق يراد به باطل لذا فإننا نحمل الحكومة تبعات تصرفها ونطالبها بتحصين النظام الانتخابي من إمكانية الطعن فيه مستقبلا.